

## سادسا تكامل خطاب الشعب مع خطاب السلطة

### فى الدعوة إلى ( الامت )

ولعلنا بعد هذه القراءة لبعض البرديات المعبرة عن خطاب السلطة السياسية ممثلة فى الخطاب الملكى ، والمعبرة عن خطاب الشعب سواء فى صورة خطاب الشكوى والتمرد أو فى صورة خطاب النبوءة ، لعلنا نتساءل عن جوهر الفكر السياسى المصرى فى ذلك الزمان البعيد ، وعن تلك الفلسفة السياسية التى كان يؤمن بها أفراد الشعب المصرى على اختلاف انتماءاتهم الطبقيّة واختلف مستويات تعليمهم وثقافتهم؟! إن أبرز هذه المبادئ الفلسفية التى كان يؤمن بها المصريون القدماء فى اعتقادى تتمثل فيما يلى :

أولاً : فيما يتعلق بمفهوم الدولة ؛ فهى الدولة المركزية التى ينصهر أفراد الشعب فى ظلها ، فلا يصبح هناك فرق بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب ، أو بين أبناء الشرق وأبناء الغرب . إنها الدولة القوية ذات السلطة المركزية المتحكمة فى كل شئون البلاد ، والدولة التى إن تمايزت فيها بعض المراكز

---

والمدن والقرى ، فإن هذا التمايز إنما يخدم فى النهاية الدولة  
المركزية ويعود بالنفع على كل أفراد الشعب .

ثانياً : فيما يتعلق بالنظام السياسي ، فهو النظام الملكى . والملكية  
التي كان يؤمن بها المصريون هى كما سبق وأسلفنا القول  
الملكية العادلة القوية التي إن استندت على التوحيد بين الملك  
والإله ، أو استندت على الأصل الإلهى للملك ، فلا تعنى على  
الإطلاق الملكية المطلقة ، بل هى الملكية المفيدة الملزمة  
بتحقيق العدالة بين كافة المواطنين ، لعد كان الحق الملكى  
يقابله واجب باستمرار ؛ فإذا كان من حق الملك على الشعب  
التفديس والاحترام فإن من واجب الملك أن يعمل بموجب هذه  
القداسة وهذا الاحترام الذى يوليه إياه الشعب إذ عليه أن  
يمارس سلطاته بأقصى درجات النزاهة والحيادة محققاً أقصى  
قدر من العدالة بين مواطنيه . وإن كان من حقه إصدار  
الأوامر والتوجيهات النافذة المفعول على الجميع ، فإن عابيه  
أن يصدر هذه الأوامر والتوجيهات لصالح الرعية ولتحقيق  
أكبر قدر من الاستقرار والرخاء لمواطنيه . وإن كان من حقه

أن يقود الجيش ويعين الوزراء والولاة وانضاة ، فإن عليه ألا يقوده إلا فى مواجهة أعداء البلاد لتحقيق الأمن الخارجى ولتوسيع رقعة الملك بما يحقق أقصى قدر من الرفاهية المادية لشعبه وعليه أن يعين الوزراء والولاة والقضاة الصالحين الذين يشاركونه فى تحقيق العدالة واستتباب الأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمواطنين . وإن ثبت تلاعب أحدهم أو عدم قدرته على تحمل المسؤولية فإن عليه واجب عزله والاقتصاص منه ودرء مظلومه ورد الحقوق المغتصبة لأصحابها .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بصورة العلاقة بين الملك وشعبه فى ظل هذا النظام الملكى ، فهى العلاقة التى يسودها الاحترام المتبادل ، والسعى المتبادل لتحقيق العدالة بكافة صورها ، وخاصة العدالة الاجتماعية التى يتساوى الجميع فى ظلها ، والتى قلنا عنها فيما سبق إنها أقرب ما تكون إلى تحقيق نوع من الديمقراطية ، هى الديمقراطية التى يؤمن فى ظلها الجميع

---

بأنهم متساوون أمام الخالق ، وأن لهم نفس الفرص التي ينبغي أن يتمتعوا بها في حياتهم . وليس للحاكم أن يتدخل في حريات الأشخاص إلا بالقدر الذي يسمح له بتحقيق العدالة بين المواطنين . فالتمتع بأطيب الحياة الطبيعية حق مكفول لكل حسب الأمر الإلهي .

وقد صدق آسمان حينما قال عن العلاقة بين " ماعت " و "الدولة الفرعونية" أنها تتكشف من خلال أمرين ، فالدولة موجودة لتحقيق الماعت ، والماعت يجب أن تتحقق ليصبح العالم قابلاً للسكنى (١٩٤) . إن هذا بالفعل هو جوهر الوعي المدني والسياسي لدى المصري القديم ؛ فهو يؤمن بضرورة وجود الدولة وبضرورة وجود النظام السياسي المركزي القوي لا كغاية في حد ذاتها ، وإنما كوسيلة لتحقيق غاية أهم وهي تحقيق العدالة والنظام بما يكفل لجميع الناس في ظل هذه الدولة الحياة الآمنة والرفاهية التي تتيح أكبر قدر من السعادة البشرية .

وهذا الاعتقاد كان القاسم المشترك بين خطاب الشعب وخطاب السلطة ، وإن كان من الطبيعي حسب وعينا السيسى المعاصر أن نتصور أن هذه مسألة بديهية بالنسب للشعب ، إذ من الطبيعي أن نجد فى خطاب الشعب السياسى المطالبة بضرورة تحقيق العدالة ودرء المظالم والمناداة بالمساواة والحرية . . . الخ ، فكان من الطبيعي كذلك بالنسبة لأنضج صورة للوعى السياسى فى مصر القديمة أن يتضافر خطاب السلطة مع خطاب الشعب فى المناداة بنفس المبادئ السياسية التى تلخصها الدعوة للماعت .

والطريف والذى يدعو للإعجاب حقاً ليس هذا التضافر اللفظى بين خطاب السلطة وخطاب الشعب ، وإنما التضافر على صعيد الفعل أيضاً ؛ فإن كان الإلحاح من جانب الشعب كان على أن يروا العدالة بأعينهم فى كل ما يحيط بهم، فإن استجابة الحكام كانت فورية فى رد المظالم وفى تطبيق العدالة ، لدرجة أنها كانت هى مناط فخر الحكام فى دنياهم وأخرتهم . وقد صاغت الملكة حتشبسوت فخرها بتطبيق العدالة وابتهاها إلى الإله على نحو إعجازى مبهر حينما

قالت : " لقد مجدت " الماعت " التى يحبها الإله لأنى أعرف أنه يعيش منها

إنها أيضاً خبزى ، وإنى أشرب رحيقها .  
بكونى جسداً واحداً (طبيعة) معه (١٩٥) .

إن الملكة فى هذه العبارة قد صاغت — على حد تعبير أسمان  
البنية الثلاثية النظرية للدولة والسياسة المصرية المكونة من الشمس  
والملك والماعت . وتترجم هذه الثلاثية على مستوى النظر والواقع  
المفهوم المصرى للهيمنة التى تعنى على حد تعبير أسمان أيضاً  
حكم العالم ؛ إذ إن الهيمنة (حكم العالم) هى امتداد للخلق وامتياز  
خاص بالخالق رغم أنه يقتسمها مع ابنه الفرعون . والإله الخالق  
هنا هو المهيمن على الكون ، بينما ابنه الفرعون هو المهيمن على  
النظام الدنيوى الإنسانى . والماعت هى المشترك بينهما حيث عن  
طريقها يتطابق الكونى مع الدنيوى وتتكامل الدائرتان المنفصلتان (١٩٦)

إن خصوصية الفكر السياسى المصرى القديم تكمن حقيقة فيما يلمح إليه أسمان ، تكمن فى الاتصال الإلهى والكونى بالدنيوى والإنسانى ؛ فالإنسان ليس مخلوقاً منفرداً فى هذا العالم بل هو المخلوق الذى تفرد فقط بالوعى . ومن ثم فإن عليه إن أراد أن يعيش حياة طبيعية وسعيدة حقاً ، عليه أن يدرك أنه لم يأت صدفة أو لم يخلق نفسه بنفسه ، بل هو خليفة إلهية ومن ثم ينتسب - فى عرف المصريين القدماء - الإنسانى إلى الإلهى ، ويتصل الإلهى بالإنسانى . وتمثل هذا الوعى فى الفكر السياسى المصرى فى تلك العلاقة الوطيدة بين صورة الدولة المثالية وصورة الكون ؛ فالكون يتحكم فى الإله الخالق ، والدولة يتحكم فيها الفرعون باعتباره ابناً للإله وصورة تمثله فى الأرض . وكما أن الإله الخالق حريص على العدالة فى خلقه ، فكذلك ينبغى أن يكون الفرعون حريصاً على تطبيق العدالة بين مواطنيه . وكما أن الإله رغم أنه الخالق المهيمن حريص على أن يحبه البشر ويجلونه لرعايته لهم ، فكذلك ينبغى أن يكون الفرعون محباً لمواطنيه ساعياً لأن يبادلونه الحب والاحترام .

وليس بخاف علينا أن هذه الخصوصية التي نربط الكونى  
بالإنسانى ، الإلهى بالديوى التي تفرد بها الفكر السياسى المصرى  
القديم قد انتقلت إلى الفكر اليونانى على يد أفلاطون . والقارى  
لمحاورات أفلاطون السياسية الثلاث " الجمهورية " و " السياسى " و  
" القوانين " يلمس بما لا يدع مجالاً لأى شك أن الفكر السياسى  
الأفلاطونى كان فى مجمله صدى للفكر السياسى المصرى القديم ؛  
فأفلاطون لذى حلم بتحقيق مثال " العدالة " فى الدولة فى " الجمهورية  
" عن طريق نظام طبقى يسوده طبقة الحكام والحكماء (١٩٧) ،  
وأفلاطون الذى يقارن فى " السياسى " بين مكانة الحاكم فى الدولة  
وبين مكانة الإله فى الكون (١٩٨) ، وأفلاطون لذى يفرغ ذهن الحاكم  
الفيلسوف من المبادئ المثالية السامية للحكم ويصوغها على هيئة  
قوانين تكون هى جوهر النظام السياسى فى الدولة التى بحكمها  
القانون فى " القوانين " (١٩٩) ، إنما هو دون شك قد تأثر فى كل ذلك  
بما شاهده فى مصر القديمة ، وبما تعلمه على يد فلاسفتها وبما قرأه  
من بردياتها للقديمة التى تشير فى مجملها وتفصيلها إلى معظم ما  
قدمه من أفكار فى محاوراته السياسية الثلاث .

---

ولسنا وحدنا الذين نقول ذلك ، وإنما قاله منذ القدم أقدم  
المعلقين على أعمال أفلاطون ويدعى كرانطور Krantor الذى نقل  
عنه برنال قوله " إن معاصرى أفلاطون قد سخروا منه قائلين : إنه  
لم يكن مبدع الأفكار التى تناولها فى الدولة وإنما نقلها عن النظم  
المصرية " (٢٠٠) .

وعلى ذلك فليتنافس المتنافسون فى المقارنة والتحليل ، من  
الدارسين المتخصصين فى الفكر السياسى حول بيان الأصول  
المصرية للفكر السياسى عند اليونان عامة وعند أفلاطون خاصة  
حتى تتكشف أمامهم أكنوبة أن اليونان هى مهد الفكر السياسى علماً  
وفلسفة .